جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات

حول

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري

الإصدار رقم (1)

"التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر"

د. سحر عبود

مدرس الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

د. أسماء مليجي

مدرس الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي

مايو 2020

سلسلة أوراق السياسات

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتلك الجائحة العالمية ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الصحية العالمية على مصر، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة، بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية، التكتلات الدولية المختلفة، وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها ،. لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وهو ما يعني إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد. تهتم السلسة بدراسة التداعيات المحتملة للأزمة على الاقتصاد المصري، من خلال تناول مجموعة من القضايا، ومنها على سبيل المثال، الأثر على على كل من معد النمو، وعجز الموازنة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، والمديونية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المصريين في الخارج، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وما إلى ذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمر لكافة أنشطة المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد سواء الذين قاموا بإعداد أوراق تلك السلسة أو الذين قاموا بعمليات المراجعة والتدقيق، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر[1]

مقدمة

يواجه العالم اليوم أزمة إنسانية جديدة بدأت في الصين (COVID-19) وانتشرت عبر العديد من دول العالم. ويتوقع أن تفوق في تداعيتها الاقتصادية والاجتماعية آثار أي أزمة سابقة بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008/ 2009 الأمر الذي جعل البعض يشبهها إذا استمرت في الأجلين المتوسط والطويل بأزمة الكساد الكبير (1929– 1939). ولن يقف حدود التأثير لهذه الأزمة على متغيرات الاقتصاد العالمي فقط بل ستمتد إلى رسم ملامح جديدة للاقتصاد العالمي بعد الأزمة و بداية ظهور أنماط جديدة في مختلف المجالات لم يكن يتوقع أن تحدث بهذا الشكل وهذه السرعة.

فبخلاف الخسائر البشرية، تسببت الأزمة في دخول العالم في مرحلة ركود اقتصادي وفقا لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل 2020 الأمر الذي يفرض تداعياته على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقإلىم ودول العالم بما فيها مصر.

وتأتي أزمة كورونا لتفرض على الاقتصاد المصري تحدياً إضافياً للتحديات العديدة التي يعاني منها، ويزيد من صعوبة الموقف توقيت الأزمة ذاته والذي يأتي بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهوداً كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها منذ عدة عقود، وذلك من خلال برنامج للإصلاح الاقتصادي منذ عام 2016 والذي قد بدأ يسفر عن تحسن العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها معدل النمو الاقتصادي الذي قدر بنحو 5.6 % خلال عام 2018/ 2019 مقابل 4.2 في عام 2016/ 2017.

يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر المتغيرات الكلية تأثراً بالأزمات، فقد تراجع خلال الأزمة المالية العالمية ليبلغ 4.7% لعام 2008/ 2009 مقابل 7% على مدى العاميين السابقين للأزمة أي بنسبة تراجع 35%. وشهد تراجعاً أكبر أثر تداعيات ثورة يناير وما نتج عنها من اضطرابات تسببت في تعطل المصانع وتوقف الإنتاج، مما أدى إلى تراجع معدل النمو إلى 1.8% لعام 2010/ 2011 مقابل 5.1% لعام 2009/ 2010 أي بنسبة تراجع تقدر بنحو 65%. وتتجاوز الأزمة الحالية في تأثيراتها الأزمتين السابقتين لأنها تجمع بين أزمتين خارجية وداخلية معاً.

[1] تتقدم الباحثتان بجزيل الشكر إلى الأستاذة/ هبة الله هشام– المدرس المساعد بمركز السياسات الاقتصادية الكلية علي جهدها المتميز في جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإعداد الورقة.

ويتوقع أن ترتبط تداعيات أزمة كورونا على النمو في مصر ليس فقط بظهور الفيروس فيها أوائل مارس 2020 وما ترتب على ذلك من توقف جزئي للأنشطة الاقتصادية نتيجة الإجراءات الاحترازية، وإنما يتوقع تأثر النمو منذ ظهور الفيروس في الصين وانتشاره إلى الدول الأوروبية والعربية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم شركاء رئيسين لمصر، وبالتالي سوف تتأثر باضطراب سلاسل التوريد العالمية وانخفاض الطلب العالمي وتراجع معدل الاستثمار وتوقف الأنشطة الاقتصادية وتراجع معدلات التجارة الدولية نتيجة الإجراءات الاحترازية التي تبنتها هذه الدول لمواجهة الفيروس.

وانطلاقاً من أن معدل النمو الاقتصادي هو أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية محل اهتمام صانعي السياسات والاقتصاديين باعتباره أحد المتغيرات الحاكمة للتنمية الاقتصادية، كما أكدت الأدبيات وبرهنت علىه التجربة الآسيوية. تهتم الورقة الحالية بتناول التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر وأهم السياسات التي تبنتها مصر للحد من الآثار السلبية التي فرضتها الأزمة على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته وقطاعاته.

وإيماناً بالدور الحيوي الذي تلعبه السياسات ليس فقط في تحديد الأثر الصافي لهذه الأزمة على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته ومن أهمها النمو وإنما في قدرته على التعافي والانطلاق بعد الأزمة. تنتهي الورقة ببعض المقترحات حول أهم التدخلات المطلوبة والتي يمكن من خلالها دفع مصادر النمو ومسانده قطاعاته المحركة أثناء وبعد الأزمة.

وقد تم تناول موضوع الورقة من خلال الأجزاء التالية:

أولا: تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي
ثانيا: الآثار المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر
ثالثا: السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة على مستوى العالم وفي مصر
رابعا: محاولة لتقدير الأثر الأولي للسياسات على النمو الاقتصادي في مصر: مدخل دالة الإنتاج
خامسا: التدخلات المقترحة لدفع النمو الاقتصادي في مصر

أولا: تداعيات أزمة كورونا على النمو الاقتصادي العالمي

أظهرت تقديرات المؤسسات الدولية أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لأزمة كورونا قد تتجاوز أي تداعيات لأزمات سابقة بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2008/ 2009 الأمر الذي جعل البعض يشبهها إذا استمرت في الأجلين المتوسط والطويل بأزمة الكساد الكبير (1929– 1939).

ويرجع ذلك للعديد من الأسباب من أبرزها أنها ترتبط بعدم اليقين حول خصائص الفيروس وتوقيت احتواء الأزمة والسيطرة علىه، كما أنها أزمة أثرت على جانبي العرض والطلب معا، وكذلك اتساع النطاق الجغرافي لها، وتأثر كافة القطاعات بها في نفس الوقت، وأخيراً أن سبب الأزمة غير اقتصادي له آثار اقتصادية واجتماعية بعكس الأزمات السابقة التي كانت بدايتها اقتصادية أو مالية بالأساس.

وقد تسببت الأزمة في دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود اقتصادي وفقا لما أعلنه صندوق النقد الدولي في أول أبريل 2020 الأمر الذي انعكس سلبياً على معدلات النمو المتوقعة لكافة أقإليم ودول العالم، والذي كان يحقق معدل نمو بطيء قبل الأزمة الحالية.

وقد تفاوتت تقديرات المؤسسات الدولية لحجم الخسائر على الاقتصاد العالمي جراء هذه الأزمة. وقد قدرت مؤسسة بلومبرج أن الأزمة تسببت في خسائر بلغت 2.7 تريليون دولار، بينما قدر بنك التنمية الآسيوي (ADB) حجم الخسائر ما بين 77 مليار و347 مليار. كما قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) أن فيروس كورونا المستجد قد تسبب في انخفاض الإنتاج العالمي وخسائر في قطاع التصدير وحده وصلت إلى 50 مليار دولار. وقدرت منظمة السياحة العالمية حجم الخسائر بنحو 62 مليار دولار ويتوقع أن تتجاوز 100 مليار دولار.

كما قدرت منظمة العمل الدولية أن الخسائر الأولية لهذه الأزمة قد تصل إلى زيادة المتعطلين بنحو ما يقرب من 25 مليون على مستوى العالم مقابل 22 مليون عقب الأزمة الاقتصادية العالمية 2008/ 2009 وذلك في مارس 2020 إلا أن متابعه أعداد المتعطلين نتيجة للأزمة تشير إلى تجاوز هذا العدد (ILO,2020).

وأخيرا، توقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بنسبة تتراوح ما بين 30– 40% من قيمتها وتراجع عمليات الدمج والاستحواذ بنسبة تتراوح بين 50– 70% لعام 2020/ 2021 عن مثيلتها في 2019/ 2021.

أما عن تأثير الأزمة على معدل النمو الاقتصادي العالمي فقد بادرت كافة المنظمات الدولية بإصدار توقعاتها عن النمو الاقتصادي لعام 2020 ومنها مؤسسة ماكينزي (MC kinesy)، والتي رصدت ثلاثة

سيناريوهات محتملة لتأثير الأزمة على الاقتصاد العالم وهي: السيناريو الأول الخاص بسرعة التعافي، والذي يتوقع أن يحدث انخفاض طفيف في معدل النمو الاقتصادي العالمي لعام 2020 من 2.5 إلى 2% ، بينما يتوقع السيناريو الثاني الخاص بالركود الاقتصادي تراجع في النمو العالمي ليسجل قيم تتراوح بين 1% و1.5%. بينما يفترض السيناريو الأخير الدخول في ركود عالمي مزمن نتيجة الوباء، وبهذا السيناريو لن يتجاوز النمو الاقتصادي العالمي 0.5% وقد يتحول إلى معدلات سالبة. (Mckinsey & Company, 2020)

وعلى مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشير التوقعات إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي في ظل السيناريو الأول من 2.39 إلى 1.95% لعام 2020، وفي ظل السيناريو الثاني إلى 1.21%، ومعدلات سالبة في السيناريو الثالث.

كما توقعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) أن ينخفض النمو الاقتصادي العالمي ليصل إلى 2.4% عام 2020 مقابل 2.9 % في العام السابق، ومع انتشار الفيروس عالمياً واشتداد حدته قد يصل إلى 1.5% وهو معدل لم يشهده حتى وقت أزمة 2008/ 2009 .(OECD,2020)

وقد خفض صندوق النقد الدولي (IMF) توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي في أبريل 2020 ليصل −3% في عام 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008−2009 وفي أحد السيناريوهات الأساسية، الذي يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات. وعلى مستوى الدول يتوقع أن يكون تراجع النمو أكبر في الدول المتقدمة (معدل نمو −6.1%) أما الدول الناشئة والنامية يتوقع تراجعاً أقل (معدل نمو −1%). (IMF,2020)

هذا ويتم مراجعة كافة التقديرات السابقة من قبل المنظمات الدولية بشكل دوري في ضوء المستجدات المرتبطة بانتشار الفيروس وإمكانية السيطرة علىه.

ثانيا: الآثار المحتملة لأزمة كورونا على النمو الاقتصادي في مصر

يعتبر النمو الاقتصادي من أكثر المتغيرات الكلية تأثرا بالأزمات الخارجية والداخلية، فقد تراجع النمو متأثرا بالأزمة المالية العالمية ليبلغ 4.7% لعام 2008/ 2009 مقابل 7% أي بنسبة تراجع 35%. وشهد تراجعاً أكبر أثر تداعيات ثورة يناير إلى 1.8% لعام 2010/ 2011 مقابل 5.1% لعام 2009/ 2010 أي بنسبة تراجع تقدر بنحو 65%. وتعتبر الأزمة الحالية أكبر بكثير من الأزمتين السابقتين لأنها تجمع بين أزمتين

خارجية وداخلية معا. هذا علاوة على الاختلاف التام بين الأزمة الحالية وأي أزمات سابقة سواء من حيث مصدر الأزمة ونطاقها وتأثيراتها المختلفة.

لن ترتبط تداعيات أزمة كورونا على النمو في مصر فقط بظهور الفيروس بها وما ترتب على ذلك من توقف جزئي للأنشطة الاقتصادية نتيجة الإجراءات الاحترازية وإنما يتوقع تأثر النمو منذ ظهوره في الصين وانتشاره إلى الدول الأوروبية والعربية والولايات المتحدة الأمريكية باعتبارهم شركاء رئيسين لمصر وبالتالي سوف تتأثر متغيرات الاقتصاد المصري باضطراب سلاسل التوريد العالمية وانخفاض الطلب العالمي وتراجع معدل الاستثمار وتوقف الأنشطة الاقتصادية وتراجع معدلات التجارة الدولية نتيجة الإجراءات الاحترازية العديدة التي تبنتها مختلف الدول لمواجهة الفيروس.

فمن المتوقع أن تظهر آثار الأزمة على المتغيرات الكلية اعتبارا من الربع الثالث من العام المالي 2020/2019 حيث بداية تداعيات الأزمة على الصين ثم العالم ثم مصر وتستمر للربع الأخير في أفضل الأحوال وقد تمتد إلى أكثر من ذلك وفقا لإمكانية السيطرة على الفيروس عالميا ومحليا.

ويتوقع أن يكون للأزمة تداعيات عديدة على معدل النمو الاقتصادي من منظور الطلب والعرض مما يتطلب أن نعرض بإيجاز مصادر النمو والقطاعات المحركة قبل أن نبدأ بتوقع تداعيات الأزمة علىه.

1)النمو الاقتصادي قبل أزمة كورونا

تأتي جائحة كورونا لتفرض على الاقتصاد المصري تحديا إضافيا للتحديات العديدة التي يعاني منها الاقتصاد المصري. ويزيد من صعوبة الموقف توقيت الأزمة ذاته والذي يأتي بعد سنوات صعبة بذلت مصر فيها جهودا كبيرة لمعالجة الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد منذ عقود، وذلك من خلال برنامج للإصلاح الاقتصادي بدأ منذ 2016 بالشراكة مع صندوق النقد الدولي. وقد أسفرت الإصلاحات المتضمنة في البرنامج عن تحسن العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي ومنها تحسن معدل النمو الاقتصادي ليبلغ 5.6 % خلال عام 2018/ 2019 مقابل 4.2 في عام 2016/ 2017، وذلك كما يتضح من الشكل التالي. وعلى الرغم من هذا التحسن في معدل النمو إلا أنها ما زالت أقل من نظيرتها قبل الأزمة العالمية، كما يتضح من الشكل التالي.

شكل (1): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2006/ 2007 – 2018/ 2019)

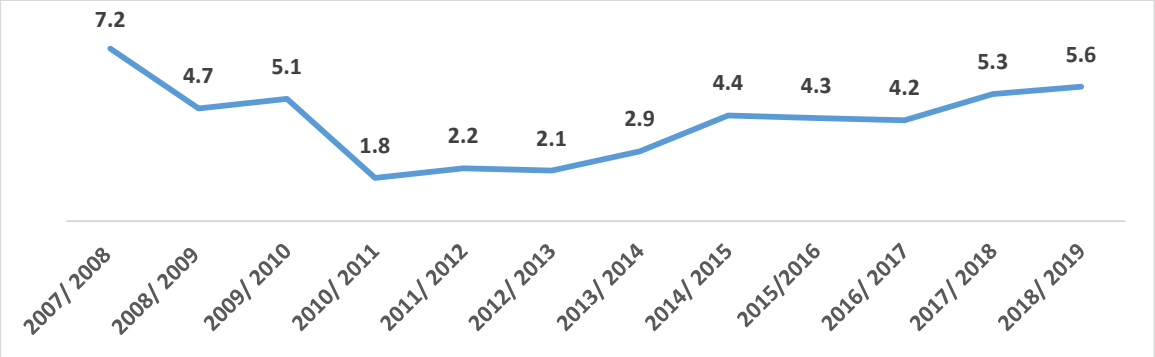

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية /www.http://mpmar.gov.eg.

تم تقدير حجم الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج بنحو 5.170 تريليون دولار، 70% منه للقطاع الخاص و30% للقطاع العام وذلك للعام المالي 2018/ 2019.

أ)على مستوى مصادر النمو

بلغ الاستهلاك الإجمالي 3.5 تريليون جنيه خلال العام المالي 2018/ 2019 مقابل 3.4 تريليون في العام السابق وبالتالي يستحوذ الاستهلاك على 90 % من مكونات الناتج المحلي الإجمالي (81% للاستهلاك الخاص و 9% للاستهلاك الحكومي)

على الرغم من أن الطلب الاستهلاكي النهائي ظل هو المصدر الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي إلا أن مساهمته في النمو شهدت تراجعاً اعتباراً من العام المالي 2017/ 2018 مقابل زيادة أهمية الاستثمار لتمثل ما يزيد عن 40% من النمو المتحقق، وارتفعت المساهمة الإيجابية لصافي الصادرات في النمو كما يتضح من الشكل التالي.

شكل(2): مصادر النمو خلال الفترة (2016 – 2019)

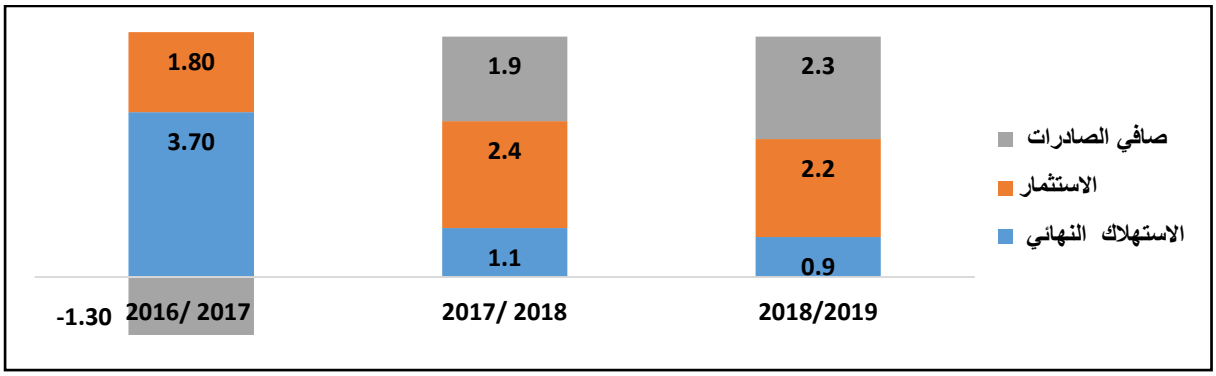

المصدر: البنك المركزي المصري، (2020)،" النشرة الاقتصادية الشهرية "، مارس.

وعلى مستوى الاستثمارات، تقدر الاستثمارات الكلية بنحو 940 مليار جنيه عام 2018/ 2019 مقابل 739 مليار جنيه بزيادة بنسبة 27%. وبلغ معدل الاستثمار 17.7% مقابل 16.7% في العام السابق. وبمقارنة معدل الاستثمار 17.7 % بمعدل الادخار 6.2% يتضح أنه مازالت هناك فجوة تقدر ب 10.5 نقطة مما يؤكد على الحاجة لمزيد من دفع معدل النمو الاقتصادي ومستويات الدخول الحقيقية وفي نفس الوقت الحاجة الملحة لجذب الاستثمار الخاص بشقيه المحلي والأجنبي.

بينما يقدر الاستثمار الخاص بنحو 484.2 مليار جنيه خلال عام 2018/ 2019 مقابل 316.4 مليار في العام السابق بزيادة 53%. ويمثل الاستثمار الخاص 51% من إجمالي الاستثمارات الكلية المنفذة خلال العام المالي نفسه.

شكل(3): هيكل الاستثمارات الكلية للعام المالي 2018/ 2019

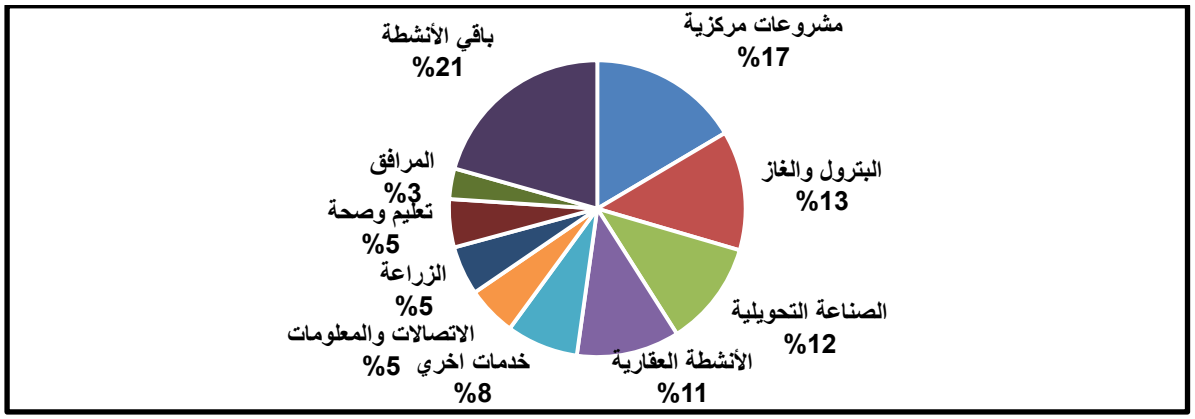

المصدر: البنك المركزي المصري، (2020)،" النشرة الاقتصادية الشهرية "، مارس.

يتضح من الشكل (3) تركز الاستثمارات الكلية والعامة في المشروعات المركزية وأنشطة البترول والغاز والأنشطة العقارية يليها الصناعة التحويلية بينما تنخفض نسب الاستثمار إلى أقل من 5% لأنشطة التعلم والصحة والزراعة وهو ما قد يفسر تواضع معدل نمو القطاعات الإنتاجية نظراً لتدني الاستثمارات الموجهة إليها.

وأخيراً، بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو 8.2 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2018 مقابل 7.7 مليار دولار في العام السابق. وكانت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والإمارات أكبر ثلاث دول تستثمر مباشرة في مصر. (البنك المركزي المصري،2020)

ب)على مستوى القطاعات

حققت خمسة قطاعات معدلات نمو تفوق متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. ضمت هذه القطاعات السياحة والاتصالات والاستخراجات والتشييد والبناء وقناة السويس، كما يتضح من الشكل التالي، وعلى الرغم من ارتفاع معدل نمو هذه القطاعات إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 25%.

شكل(4): معدلات النمو القطاعية خلال العام المالي 2019/2018

المصدر: البنك المركزي المصري ،(2020)،" النشرة الاقتصادية الشهرية "، مارس.

بينما شهدت قطاعات الاقتصاد الحقيقي (الصناعة والزراعة) معدلات نمو منخفضة على الرغم من كبر مساهمتهما في الناتج نحو 13% للصناعة و11% للزراعة. ويعتبر ذلك تراجعاً عن أدائها في فترات سابقة؛ فقد حقق قطاع الصناعات التحويلية في العام المالي 2009/ 2010 أي عقب الأزمة المالية العالمية معدل نمو 5.3% ونسبه مساهمة نحو 16% من الناتج المحلي الإجمالي.

يتضح من العرض السابق أنه على الرغم من التنوع المحدود في مصادر النمو إلا أنه ما زال نمو غير احتوائي وغير مستدام؛ حيث أن القطاعات المحركة له لا زالت قطاعات هشة عرضة للصدمات الخارجية وغير مولدة لفرص عمل مستدامة. ويبرهن على ذلك أنه بالرغم من ارتفاع معدل النمو إلى 5.6% ما زال معدل البطالة نحو 8.6% ويتجاوز 20% بين الشباب، وارتفاع نسبة السكان من الفقراء إلى 32.5 % وفقا لبيانات آخر مسح للدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2019/2018.

2) التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على النمو

توقعت العديد من المؤسسات المحلية والدولية تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر نتيجة لتداعيات الأزمة على مصادر النمو والقطاعات المحركة. بينما توقع صندوق النقد الدولي أن النمو لن يتجاوز 2% خلال عام 2020 ثم يتعافيا ليصل إلى 2.8 % في العام التالي 2021.

وقد وضعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ثلاثة سيناريوهات محتملة للنمو خلال العام 2021/2020 وهي:

1. سيناريو متفائل: يكون التعافي بنهاية العام المالي 2019/ 2020 وفيه ينخفض النمو إلى 5.1%.
2. سيناريو متوسط: يكون التعافي مع نهاية سبتمبر 2020 وفيه ينخفض النمو إلى 4.5%.
3. سيناريو متشائم (احتماله 30%): يكون التعافي مع نهاية ديسمبر 2020 وفيه ينخفض النمو إلى 3.5%.

وقدرت مؤسسة ((International Food Policy Research Institute (IFPRI)) تراجع معدل النمو الاقتصادي ليتراوح بين 2.1− 4.8 % في عام 2020 نتيجة تراجع إيرادات السياحة وتحويلات العاملين وإيرادات قناة السويس فقط بنسبة 10%− 15 % خلال عام 2019/ 2020 عن قيمتها عام 2019/2018 وذلك وفقا لمدي التشاؤم والتفاؤل بشأن انتهاء الفيروس (IFPRI,2020).

وأخيرا، وضع المركز المصري للدراسات الاقتصادية سيناريوهين للنمو أحدهما السيناريو المتفائل والذي يشهد تراجع النمو إلى 3.5% عام 2020 ثم يتعافى إلى 4.7 % عام 2021. بينما وفقا للسيناريو المتشائم، يتراجع النمو إلى 2.3% عام 2020 ويبدأ في التعافي ليحقق نحو 3.1% عام 2021. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2020)

وفيما يلي تحليل للتداعيات المحتملة على مصادر النمو والقطاعات المحركة وفقا لأحدث البيانات المتاحة:

أ) تأثر مصادر النمو بالأزمة

يتوقع أن تؤدي الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها للسيطرة على الفيروس من حظر تجول جزئي وغلق المدارس وتخفيض أعداد العاملين بالمنشآت وتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية وارتفاع عدم اليقين المرتبط بالأزمة إلى تراجع الطلب بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، هذا علاوة على تراجع حركة التجارة الخارجية السلعية والخدمية معا بجانبيها الصادرات والواردات.

بلغ الاستهلاك الخاص 802.7 مليار جنيه عام 2018/ 2019 ويمثل 81% من النمو في الناتج المحلي الإجمالي و90% من إجمالي الاستهلاك. وحقق معدل نمو سنوي 1% وهو أقل كثيراً من المعدل أثناء الأزمة المالية العالمية حيث بلغ 6%، وبالتالي كان من السهل دفع الطلب المحلي وقتها ليحافظ على معدلات نمو مرتفعة وإيجابية ليصل إلى 4.7% خلال العام 2009/2008.

يسهم التراجع المتوقع لتحويلات العاملين بالخارج[2] وكذلك للإيرادات السياحية [3] بالإضافة إلى تراجع إيرادات قناة السويس في تراجع الدخول وبالتالي تراجع مستويات الاستهلاك حتى إذا لم يكن هناك توقف لحركة النشاط الاقتصادي داخلياً.

ولا يوجد تقديرات دقيقة حول تأثر الاستهلاك الخاص نتيجة لهذه المتغيرات إلا أنه وفقاً لدراسة (International Food Policy Research Institute (IFPRI)) فإن تراجع الثلاث متغيرات فقط يتوقع أن تؤدي لتراجع الاستهلاك العائلي ليتراوح ما بين 153– 180 جنيها للفرد / شهرياً، أي فقد نسبة 9– 10.6 % من إجمالي الدخل. تشمل هذه المتغيرات تراجع الإيرادات السياحية وتحويلات العاملين وإيرادات قناة السويس بنسبة 10– 15%. وتوصلت الدراسة إلى تأثر الاستهلاك العائلي بتراجع الإيرادات السياحية يليها تراجع تحويلات العاملين بالخارج يتجاوز بكثير تأثيرات إيرادات قناة السويس. كما أن تأثر الفقراء في الريف يرتبط بتراجع التحويلات بالأساس بينما تأثر فقراء الحضر يرتبط بتراجع الإيرادات السياحية.

يرتبط جزء من تأثير الأزمة على إجمالي الاستهلاك بشقيه الخاص والحكومي بتوقيت انتهاء الأزمة وعودة الطلب المحلي والخارجي الذي توقف نتيجة للأزمة. وفي ضوء التوقعات بأن الأزمة ستسبب فقدان للوظائف وبالتالي للدخول وتوقف العديد من المشروعات خاصة متناهية الصغر والصغيرة، وكذلك أسر العاملين بالخارج اللذين ستتأثر التحويلات لديهم، يتطلب الأمر تدخلات تضمن توفر الدخل المناسب لهذه الفئات المتضررة، خاصة وأن الشرائح الدنيا من الدخول من المعروف أن ميلها الحدي للاستهلاك يكون أعلى.

وعلى مستوى الاستثمارات وفي ظل ارتفاع عدم اليقين سواء المرتبط بالأزمة و/أو المرتبط بالسياسات التي سيتم تبنيها يتوقع تراجع الاستثمارات الخاصة وهو ما قد حدث أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية 2008/

---

[2] بلغت تحويلات المصريين العاملين بالخارج نحو 25.2 مليار دولار بما يمثل 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي ونحو 39 % من مصادر النقد الأجنبي خلال العام 2018/ 2019 . وفقا للبنك الدولي، تعتبر مصر خامس أكبر دولة علي مستوي العالم من حيث استقبالها للتحويلات. تأتي التحويلات بالأساس من دول الخليج والدول الأوروبية وهي أكثر الدول تأثرا بالأزمة .يتوقع انخفاض تحويلات العاملين بنسبة 12% خلال العام 2019/ 2020 عن قيمتها في 2018/ 2019. (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2020)

ويوجد تقديرات أخري تتوقع تراجع في تحويلات العاملين مقارنة بقيمتها عام 2018 /2019 بنسبة 10% وفقا للسيناريو المتفائل و15% وفقا للسيناريو المتشائم. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية،2020)

[3]بلغت إيرادات قناة السويس نحو 5.7 مليار دولار بما يمثل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي و9% من مصادر النقد الأجنبي لعام 2018/ 2019. وفقا لهيئة قناة السويس انه في فبراير 2020 أي قبل تأثر مصر بالأزمة انخفض عدد الحاويات التي تمر بالقناة بنسبة 7.3 % وانخفض أيضا عدد سفن نقل الركاب والبضائع بنحو 22.2% و1.3% على التوالي. ومع تأثيرات الأزمة على تباطؤ التجارة الدولية نتيجة للأزمة يتوقع تراجع إجمالي إيرادات القناة بنحو 12.2% خلال 2020/19 عن قيمتها مقارنة بالعام السابق (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية)

ويوجد تقديرات أخري تتوقع انخفاض إيرادات قناة السويس مقارنة بقيم 2018/ 2019 بنسب تتراوح ما بين 10% للسيناريو المتفائل قد تصل الي 15 % في ظل السيناريو المتشائم. (المركز المصري للدراسات الاقتصادية،2020)

يؤدي تراجع التجارة العالمية بمقدار 1% الي انخفاض الإيرادات من قناة السويس بنحو 900– 950 مليون جنيه. (وزارة المالية،2020)

2009 حيث تراجعت الاستثمارات الخاصة من 129 مليار جنيه قبل الأزمة إلى 95.5 مليار في عام الأزمة بنسبة تراجع 26%، وعوض هذا التراجع ارتفاع الاستثمارات العامة عام الأزمة إلى 104.5 مليار مقابل 71.5 في العام الذي يسبق الأزمة أي بنسبة زيادة بلغت 46%. الأمر الذي حافظ على بقاء الاستثمارات الكلية المنفذة عند 200 مليار جنيه خلال عام الأزمة وهى نفس قيمة الاستثمارات في العام السابق.

وأخيراً، نظراً لتراجع الطلب الخارجي والنشاط الاقتصادي في الخارج يتوقع تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة وأن المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ثم الإمارات من أكبر المستثمرين في مصر ومن أكثر المتأثرين بآثار الفيروس. وقد سبق وأن شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعاً إثر الأزمة المالية العالمية ب38% حيث انخفض إلى 8 مليار عام 2008/ 2009 مقابل 13 مليار في العام السابق. وشهد تراجعاً أكبر نتيجة لتداعيات ثورة يناير بنحو 200% حيث بلغ 2.2 مليار في عام 2010/ 2011 مقابل 6.8 مليار في العام السابق.

صافي الصادرات

يعتبر الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر وهم الصين والاتحاد الأوروبي ودول الخليج والولايات المتحدة من أكثر الاقتصادات التي تأثرت بأزمة كورونا. وفي محاولتهم لاحتواء الأزمة تبنت مجموعة من التدابير الاحترازية التي أدت لتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية مما أثر سلباً على التجارة الخارجية السلعية والخدمية.

التجارة الخدمية: توقفت التجارة الخدمية خاصة أنشطة السياحة نتيجة غلق المجال الجوي وكذلك عودة المبعوثين من الخارج سواء للتعليم أو لتلقي العلاج. يتوقع أن تؤثر الأزمة سلباً بشكل مباشر على صافي الميزان التجاري الخدمي والذي حقق الميزان الخدمي فائضاً بلغ 13 مليار دولار عام 2018/ 2019 مقابل 11 مليار في العام السابق. ويرجع هذا الأثر السلبي نتيجة لانخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس واللذين يمثلان معاً 75% من إجمالي متحصلاته وتبلغ قيمة إيراداتهما 12.6 و5.7 مليار دولار على التوالي.

التجارة السلعية: تعاني مصر من عجز مزمن في الميزان التجاري بلغ 38 مليار دولار بما يمثل 12.6% من الناتج المحلي إجمالي عام 2018/ 2019 والأثر النهائي للأزمة على العجز سيكون محصلة الأثر على جانبيه معاً.

فقد بلغت الصادرات السلعية 25.5 مليار دولار عام 2019 ويستحوذ الاتحاد الأوروبي على 42% منها، 23% للدول الآسيوية غير العربية و13% للولايات المتحدة و 9.4 % للسعودية.[4] ويتوقع تراجع الطلب الخارجي وبالتالي الصادرات المصرية بما لا يقل عن 25% خلال 2020 سواء للاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية مع حتمية حدوث تأخر في التسليم نتيجة تشديد إجراءات الدخول في ظل الأزمة (American Chamber of Commerce in Egypt,2020).

وعلى مستوى الواردات، فقد بلغت نحو 65 مليار دولار عام 2019 منها 34% تأتي من الاتحاد الأوروبي بينما 19% من الواردات المصرية جاءت من الصين و8.4% من الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك يتوقع أن تشهد الواردات انخفاضا نتيجة للأزمة وحيث أن هيكل الواردات المصرية يتسم بعدم المرونة لأن أغلبه سلع أساسية من غذاء وبترول وسلع وسيطة ومستلزمات إنتاج مما لا شك فيه أنه سيترتب على انخفاض الواردات عجز في مستلزمات الإنتاج لصناعات متعددة ومنها الإلكترونيات والملابس الجاهزة وغيرها.

وقد توقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية انخفاض الصادرات والواردات بنحو 19% و8.7% على التوالي عما هو مستهدف خلال العام 2020/2019 مما يزيد من عجز الميزان التجاري بنحو 10.5%، كما تفاوتت تقديرات تراجع المجموعات السلعية المختلفة للصادرات والواردات، وهو ما يحتاج لمزيد من التفصيل، إلا أنه من المؤكد أن أي تراجع في التجارة سيؤثر سلباً على التشغيل وبالتالي على الدخول ومن ثم على الطب النهائي.

ب) تأثر القطاعات الاقتصادية بالأزمة

يتباين أثر الأزمة على القطاعات الاقتصادية ويتوقع أن يكون هناك قطاعات متضررة وعلى رأسها السياحة والصناعات التحويلية والتشييد والبناء. وأخرى صاعدة يمكنها تحقيق قفزات في معدل نموها أثناء الأزمة ويمكن أن تستمر إذا قدمت الدولة المساندة الكافية لها وتحديداً قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وكذلك قطاع المستلزمات الطبية والدوائية.

وفيما يلي عرض موجز لتأثر قطاعي السياحة والصناعات التحويلية كنماذج للقطاعات المتضررة، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كنموذج للقطاعات المستفيدة.

السياحة

يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات المتضررة مباشرة من الأزمة، حيث تراجعت الحجوزات بنسبة 80% خلال يناير – مارس 2020 عن نسبتها في الربع المناظر. وتساهم السياحة والطيران بنحو 12%من

[4] بيانات UN Comtrade Statistics, Trade map